

مشروع المجتمع الجزائري في نظر النخبة الوطنية

- مصطفى الأشرف نموذجاً -

د. عبد الكريم بوصفصاف

جامعة منتوري - قسنطينة

المدخل

يعالج هذا البحث قضية هامة من قضايا تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ألا وهي تصورات المجتمع الجزائري كما رسمته أذهان النخبة الجزائرية وأقلامها بصورة عامة، والتي كانت تطمح إلى تطبيقه في واقع الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والإجتماعية بعد استرجاع السيادة الوطنية، وقد إنتخبنا من بين الأطروحات المختلفة لهذه النخبة فكر الأستاذ مصطفى الأشرف، على اعتبار أنه رجل مخضرم تعايشت كتاباته مع سنوات الكفاح المسلح وسنوات البناء والتشييد. لقد كان للنخبة الجزائرية منذ نهاية الحرب الكونية الأولى حتى فجر الإستقلال تصورات متعددة لمشروع المجتمع الجزائري الجديد، والذي ستكون عليه الأمة بعد التخلص من الهيمنة الاستعمارية، وهذه التصورات رغم إختلافها النمطي فإنها تسعى في مجملها إلى إقامة مجتمع جزائري متطور تسوده العدالة والإخاء والمساواة. ورغم أن الأغلبية الساحقة من النخبة السياسية في ذلك الوقت كانت نخبة وطنية ثورية يسارية، فإنها لم تختلف مع النخبتين الأخرين (النخبة الوطنية العربية الإسلامية والنخبة الوطنية البرالية) حول المبادئ الأساسية في تصور المجتمع الجزائري الجديد، والمتمثلة خاصة في: الثورة، القيم الإسلامية، الديمقراطية. وهذه النخب الثلاث، هي التي كانت تقود المجتمع الجزائري في سيره نحو الإستقلال منذ الطلائع الأولى في الحركة الوطنية الجزائرية، حتى جلاء آخر جندي فرنسي من البلاد، وأبرز زعماء هذه النخب:

أ - زعماء الاتجاه الأول:

أحمد بن بلة، هواري بومدين، محمد بوضياف، عبد العزيز بوتفليقة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، محمد بن يحيى، عمار أوزقان، مصطفى الأشرف، أحمد مدغري، محمد خميسي، محمد أحمد عبد الغاني، عبد الحفيظ بالصوف، لخضر بن طوبال، رابح بيطاط، كريم بلقاسم يوسف بن خدة، رضا مالك، عبد الله شريط، وغيرهم كثيرون.

ب - أهم زعماء الاتجاه الثاني:

الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، أحمد طالب الإبراهيمي، الشيخ أحمد حماني، عبد الرحمن شيبان، الدكتور تيجاني هدام، الشيخ إبراهيم بيوض، محمد العيد آل خليفة، مالك بن نبي، عبد الحميد مهري، الشيخ عباس بن الشيخ الحسين، الشيخ عبد اللطيف السلطاني، الشيخ محمد خير الدين، محمد خبزي، محمد الميلي، محمدي السعيد، إبراهيم مزهودي وغيرهم كثيرون.

عباس فرحات، أحمد بودة، الدكتور أحمد فرانسيس، أحمد بومنجل، وغيرهم.

ورغم الاختلافات الإيديولوجية بين هذه الاتجاهات الثلاثة، فإنها قد اتفقت بالإجماع على برنامج طرابلس الذي يحدد ملامح وسياسات بناء الجزائر الجديدة، وهو أول دستور للدولة الجزائرية المستقلة. وأهم محاوره السياسية والإيديولوجية هي: * اعتماد الإختيار الاشتراكي كنظام أساسي لبناء الدولة الجزائرية الحديثة.

* تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوطني، وتبني سياسة الحزب الواحد ورفض التعددية الحزبية.

* تغيير اسم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني⁽¹⁾. أما بعد استرجاع الاستقلال الوطني، فقد أكدت مختلف قيادات النخب السياسية والثقافية على ضرورة التمسك بالقيم الثورية النبيلة؟ فهذا زعيم الليبراليين في الجزائر السيد "فرحات عباس" مثلاً يصرح في أول خطاب له باعتباره أول رئيس للمجلس التأسيسي بعد الإستقلال بأن: "بعث الدولة الجزائرية التي اندثرت منذ 132 سنة، لا يمكن أن تتحقق إلا بإبعاد كل موقف انحيازي وكل انحرافية، والروح الانفصالية، والروح الجهوية، فإبعاد هذه العناصر الشريرة كلها، يمكن استرجاع الدولة الجزائرية، وأن البرنامج المحدد في طرابلس سيقى ميثاقاً، وسينقح هذا الميثاق، ويشرى بالاستشارات الشعبية، وعندما ينظم الحزب، فإن المناضلين سيعربون بحرية عن رأيهم. وباستشارتنا الديمقراطية للشعب نصوغ أداة مستقبلنا، وفي انتظار ذلك، يجب أن نشرع في العمل فوراً، وأن كل تأخير لتففيذ ميثاقنا، ربما يكون مناهضاً لمصالح الجماهير الكادحة ولتشديد ديمقراطية حقيقية، ولنبني بدون تأخير بيتنا. إذ أن

الجزائر المستعمرة قد ماتت، لأنها كانت مركز غياب المساواة والعدالة. وستحيا الجمهورية الجزائرية، لأنها ستكون بلد "المساواة والأخوة والعدالة الإجتماعية".

ثم يضيف مبرزاً قدرات الجزائر الحضارية والثقافية، وإمكانية التعايش السلمي في ظل الديمقراطية والتسامح قائلاً: "إن الجزائر الغنية بما نقلته لها كل مدنات البحر الأبيض المتوسط، ستكون غداً أرض التصالح والعمل الخصب بفضل تكاتف جميع الرجال ذوي العزيمة الصادقة، وإن جمهوريتنا ستكون متجهة نحو اقتصاد اشتراكي، لأن الطرق الجديدة هي وحدها التي تستطيع أن تساعدنا⁽²⁾ على إيجاد حلول عادلة لمشاكلنا الكثيرة..."⁽³⁾.

ثم يؤكد أن حل هذه المشاكل كلها لا يمكن أن يتأتى إلا بتحويل عميق وثورة لنظمنا الفلاحية، وتغيير وسائل الإنتاج، وتصنيع البلاد حتى تكون في مأمن من الإحتكارات، ومقاومة الأمية وتنظيم الصحة العمومية وحفظها، وتمديدها إلى البوادي النائية، ووضع سياسة للإسكان، ومكافحة الأكواخ والخيم، لكي نستطيع أن ننتزع بلادنا من التخلف الاقتصادي ومن طابع القرون الوسطى.

ولا شك أن هذا النص يؤكد بوضوح، على مجمل القيم الإنسانية والثقافية والفكرية التي تضمنتها نصوص الثورة وسلوك رجالها، كما يؤكد أن زعيم الليبراليين الجزائريين قد اعتنق الاتجاه الاشتراكي كمنهج اقتصادي واجتماعي لبناء الدولة الجزائرية الجديدة، لأنه أصبح يرى أن النظام الرأسمالي لم يعد قادراً على حل مشاكل العصر؟ لذلك فهو يقترح البحث في أمكنة أخرى لاكتشاف الأدوية الناجعة لأمراض قديمة جداً⁽⁵⁾ لكنه يدعو إلى الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وأن تمارس السلطة المدنية دون تقسيم في جميع المستويات.

ودعى إلى ضرورة إعادة النظر في العلاقات مع فرنسا الليبرالية الرأسمالية لأن الجزائر أصبحت حرة

مستقلة، لا مبرر لها في معاداة الشعب الفرنسي، لأن هناك عوامل مساعدة على تحسين العلاقات بين البلدين قائلا: "إن مهمتنا الأولى في هذا الميدان تتمثل في إعادة النظر في علاقتنا مع فرنسا، وبما أننا أحرزنا على استقلالنا فليس هناك ما يجعلنا نتعارض مع الشعب الفرنسي الآن. ويمكن لعلاقتنا الودية أن تتعزز وأن اتفاقيات إيفيان والمساعدة الفنية من جهة، وحضور فرنسيين بالجزائر من جهة أخرى، بفرنسا وحضور فرنسيين بالجزائر من جهة أخرى، تخلق أحسن الظروف لتعاون نزيه و متميز"⁽⁶⁾.

ومن قيم الثورة الجزائرية التي اعتبرها السيد فرحات عباس الأساس القوي في قيام الدولة هو مساهمة الجزائر في بناء صرح المغرب العربي، واحترام وتوطيد ميثاق الدار البيضاء والمشاركة في ترشيد كل إفريقيا، وحضور الجزائر في كل مكان من العالم الذي ما يزال يعاني من النظام الاستعماري لقيادة المعركة ضده. وأن منهج الجزائر في الأمم المتحدة بعد الانضمام إليها مستقبلا، هو مساندة الوسائل السلمية في تسوية الخلافات الدولية، لأن السلام العالمي لن يبقى في صعيد الحلم والخيال.

ويدو أن السيد فرحات عباس كان مخطئا في نظرتة لصورة العالم الذي كان منقسما إلى معسكرين شرقي وغربي، أو إلى كتلتين متصارعتين على النفوذ، فهو يرى أن الجزائر ترفض وجود كتلتين معاديتين لبعضهما البعض، كما يرفض سياسة الأحلاف.

والحق أنه إذا كانت سياسة الأحلاف تضر أحيانا بعض الشعوب الضعيفة، فإنها تنفعها أحيانا أخرى. أما توقف الصراع بين المعسكرين فإنه لم ولن يكون في صالح الشعوب الضعيفة، وتوقفه في نهاية الثمانينات قد أدى إلى حدوث تغييرات جوهرية في النظام العالمي والعلاقات الدولية عموما، وعادت السيطرة من جديد إلى قطب واحد على كافة شعوب العالم، بل فقد أدت إلى كارثة إنسانية بعودة الإحتلال العسكري من جديد إلى العراق وفلسطين وأفغانستان وبلدان خليجية أخرى.

وإذا كان السيد فرحات عباس يؤكد على ضرورة وضع ميثاق وطني يلتف حوله الشعب، فإن أحمد قايد: "يفضل ترك الشعب الجزائري بلا دستور إذا نجحنا فقط في تقديم مجموعات متجانسة من القادة رجال لهم نفس الآراء ونفس الأفكار، وعندما يكون النقد الذي نواجهه قليلا"⁽⁷⁾. إن أحمد قايد رغم أنه كان شخصية جدلية فإنه كان يرفض سياسة التآلف ويفضل القيادة المنسجمة في أفكارها وإيديولوجياتها على الفسيفساء الفكرية والإيديولوجية التي طالما - كما يقول - تسببت في حدوث أزمات سياسية عويصة كادت تدفع البلاد إلى حافة الهاوية في أكثر من مناسبة. أما أحد ممثلي الاتجاه العربي الإسلامي "إبراهيم مزهودي" فإنه قد عبر عن اشمئزازه سنة 1968م من العمليات الإستبدادية التي يمارسها الحزب الواحد في البلدان المستقلة حديثا فيقول: "إن نظام الحزب الواحد الواحد أحد المشاكل الرئيسية في الأقطار حديثة الاستقلال. فليس البشر قديسين ولا يمكن أن يكونوا كاملين، ومن الممكن إغراؤهم وإفسادهم؟ وهكذا فإن الحاجة إلى بعض الرقابة على سلطاتهم ضرورية، ففي أنظمة الحزب الواحد في البلدان الشيوعية نشأت عن طريق الحزب برجوازية جديدة، ويصلح نظام الحزب الواحد في المرحلة الإنتقالية، ولكن التخلف ليس اقتصاديا فحسب بل هو فكري أيضا وفي المرحلة الحاضرة من تطورنا نحتاج إلى حزب واحد يركز إلى الجماهير لا إلى حزب القيادة"⁽⁸⁾.

لا شك أن هذه الآراء التي أدلى بها القادة الجزائريون في مطالع العقد الأول من الاستقلال، تؤكد في مجموعها وجود فكر فسييفسائي لدى مؤسسي الدولة الجزائرية الحديثة، أي بمعنى فكر سياسي إثنلافي لا فكر سياسي منسجم، كما كان يطمح إليه أحمد قايد. وسياسة التآلف غالبا ما تفقد جدواها في حالة اختلاف الآراء وتعارض المصالح.

والحق أن الإعلان الأول للقيادة السياسية الجزائرية بعد الاستقلال، قد أكد على أن الجمهورية الجزائرية الجديدة، تسمح لمواطنيها بممارسة حرياتهم الأساسية وحقوقهم الشرعية⁽⁹⁾. وقد اقترح بعض القياديين عند قيام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جملة من التعابير التي توحى بالعدالة والإنسانية والديمقراطية مثال: "الجمهورية الجزائرية الإسلامية الديمقراطية الشعبية"⁽¹⁰⁾. ولكن هذا المقترح حذفت منه كلمة إسلامية باعتبار أن الجزائر بلد عربي مسلم. وقد نفى الرئيس أحمد بن بلة، في أول خطاب له ألقاه على أعضاء المجلس التأسيسي وأعضاء أول حكومة بعد الاستقلال يوم 28 سبتمبر 1962م، أن تكون صائفة (1962م) الدامية ناتجة عن صراع الأشخاص على السلطة، وإنما كانت حقيقتها خاصة في التنظيم متوقعة في جبهة وطنية، كان من واجبها أن تتابع كفاح التحرير، وأن تتصالح على أسس السلم وأن تباشر التحويل المستعجل لجهازها العسكري والسياسي، ولكن جو الإرهاب الذي أحدثته المنظمة العسكرية السرية (O.A.S.) وانسحاب الموظفين الفرنسيين، كان من شأن ذلك كله أن يؤدي بالجزائر إلى حالة فنور ونقص في الإدارة وانعدام الأمن الذي ترتبت عليه أوحش العواقب⁽¹¹⁾. لقد تنبأ السيد أحمد بن بلة منذ سنة 1962م، بأن الجزائر ستكون منذ الآن ميدانا للجدل السياسي، وقد صدقت نبوءته فعلا، وقد أشاد بفضل الشعب الجزائري لما قام به من أجل انتصار الثورة وتحقيق السلم في البلاد لا سيما في شهر ديسمبر 1960م، وصدد الصراعات السياسية في جويلية وسبتمبر 1962م، عندما استنكر العنف والتناحر بين الإخوة في تلك الأزمان الثلاث التي عاشتها الجزائر، وظهرت براهين النضج السياسي لدى الشعب الجزائري.

وأكد في سياق خطابه على أن الجزائر قد ورثت عن أسلافها حب الديمقراطية، إذ أنها كانت

أقدم ديمقراطية في العالم،⁽¹²⁾ ربما يقصد بذلك النظام الجمهوري الديمقراطي عند الفينيقيين القرطاجنيين في شمال إفريقيا، والذي كان أول نظام أشاد به الفلاسفة والسياسيون الإغريق⁽¹³⁾.

أما المغزى من عيد الثورة، كما يرى بن بلة فهي إعادة بعث الدولة الجزائرية التي أحمدها صوتها في الخامس من شهر جويلية سنة 1830م إلى الوجود من جديد، حتى يمكن للشعب أن يعيش في جمهورية أساسها المساواة الحقبة بين جميع المواطنين.

لقد نص ميثاق طرابلس - الذي وافق عليه بالإجماع المجلس الأعلى للثورة، وهو الدستور المؤقت إلى وقت انعقاد المؤتمر القومي لجبهة التحرير الوطني-، على المبادئ الأساسية في ثورة أول نوفمبر 1954م، وهي: أنه عندما ينتهي الكفاح من أجل الاستقلال، تخلفه الثورة الديمقراطية الشعبية⁽¹⁴⁾، أما بالنسبة للمشاكل التي قد تواجه الجزائر مستقبلا، فقد تنبأ برنامج طرابلس بدولة مبادؤها اشتراكية تكرر فيها وسائل كبرى للإنتاج، ويقدم فيها تخطيط منطقي علمي. وكان على الثقافة الجزائرية أن تتسم بالوطنية والثورة العلمية، ويكون الإسلام بشكله التقدمي الحديث العنصر الجوهري للشخصية الجزائرية⁽¹⁵⁾. وتبقى الثورة محافظة دائما على خطتها في البقاء المحكم لوطننا، مع مراعاة المبادئ الاشتراكية على أساس أن الحكم سيكون بيدي الشعب⁽¹⁶⁾. كون مهمة الدولة تنمية الجزائر تنمية مستعجلة ومنظمة وموجهة، نحو سد احتياجات الشعب الاقتصادية الضرورية حسب النظرة الاشتراكية.

إن الأهداف التي يرمي إليها البرنامج لا يمكن أن تطبق على طبقة اجتماعية معينة مهما كانت، لأنها ما تلبث أن تتحول لخدمة مصالحها الخاصة، ولكن الشعب الجزائري بجميع طبقاته، وفي طلبه الفلاحون هو الوحيد الذي يحقق هذه الأهداف⁽¹⁷⁾.

إن القادة السياسيين الجزائريين لم يكن لديهم عقب انتهاء الكفاح المسلح أي تصور لنظام

والثقافية والسياسية، لأنها كانت مهمة في المقام الأول بحماية الثغور من الغزاة الأوربيين والأجانب عموماً، الذين كانوا يشنون الغارات تلو الغارات على الحدود الجزائرية وشواطئها، بهدف احتلالها واستثمار مواردها الطبيعية واستغلال سكانها، مثل ما وقع في العالم الجديد بعد اكتشافه في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، بالإضافة إلى أن الجزائر وأقطار المغرب العربي الكبير أقرب البلدان الغنية والجميلة إلى أوروبا الغربية.

إن الاستقلال كما يراه بن بلة⁽²¹⁾ معناه: "رفع نسبة النمو والتقدم الاجتماعي والاقتصادي لمجموع الشعب، حتى يتيقن من تحقيق مبادئ ثورته والاستفادة من ثمارها المجنّاة"، فإذا كانت الثورة بعد استرجاع الاستقلال الوطني تؤكد على أن الإصلاح الزراعي هو الأساس الذي يتحكم في كل بناء الدولة الجزائرية، وضرورة عاجلة ورئيسة يجب أن تتم في أقرب وقت ممكن⁽²²⁾، فإن الحكومة الجزائرية ذاتها لم تستطع التحكم في هذا القطاع، رغم محاولات الإصلاح الكثيرة التي بذلت في هذا الميدان مثل: التسيير الذاتي والثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات. وقد يعود هذا الفشل في تحقيق أهم مشروع وطني في المجال الإقتصادي إلى عدّة أسباب تاريخية وأنية: ثقافية، ذاتية واجتماعية، لا مجال لذكرها في هذا البحث.

أما بخصوص الوحدة المغاربية فإن مبادئ الثورة الجزائرية، ظلت تدفع القيادات الوطنية إلى التفكير المستمر في الوحدة المغاربية والإفريقية، أيام سنوات الكفاح المسلح، وبعد استرجاع الاستقلال الوطني إلى جانب الاهتمام بالوحدة الوطنية. وقد سجل طموح زعماء الثورة في أول خطاب رئيس الحكومة الجزائرية أحمد بن بلة⁽²³⁾ حين قال: "إن هذه فكرة قوية من شأنها أن تزيد في نشاطنا وحماسنا، نتركها لتخمين نشاط شبابنا المناضلين بالمغرب العربي... وأن الجزائر ذات طابع إفريقي، ولها أن تلعب دورها في إطار المجموعات، كما تهدف إلى بناء الوحدة الإفريقية".

سياسي واجتماعي وإقتصادي أفضل مما كان يعرضه النظام الاشتراكي وهو الهدف الأساس لكل الشعوب قليلة النمو في ذلك الوقت، والتي كان تأخر نظامها وأشكالها السياسية والاقتصادية رهين الاستغلال والاستعمار⁽¹⁸⁾ لأن مؤسسي الدولة الجزائرية ومفكرها كانوا يعتقدون أن النزعة الاشتراكية هي نزعة طبيعية في المجتمع الجزائري الذي لا يرض بأي بديل عنها⁽¹⁹⁾.

ويدو أن هذا التصور لم يكن مبنياً على معطيات علمية صحيحة، لأن فشل محاولة تطبيق النظام الاشتراكي في البلاد في المصانع وفي المزارع وفي المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، قد أثبت خطأ ذلك التصور والظاهر أن المنظرين الجزائريين في هذا المضمار، قد أخلطوا بين التضامن والتكافؤ وكرم الشعب الجزائري مع مبادئ الاشتراكية. لأن الجزائري كان وما يزال مشهوراً بالكرم والتضامن والتكافل الاجتماعي ومساعدة الفقراء والأرامل والأيتام ونحو ذلك من الشرائع الاجتماعية الضعيفة أو العديمة الدخول، ولكنه لم يتخلص من الأنانية الطبيعية في حب التملك والسيطرة، وقد ذهب بعضهم إلى حد اعتبار أن اليانيع الاشتراكية قد تفجرت من أعماق هذا المجتمع. وقد صدرت في هذه النظرية كتب لها أهميتها من ناحية مؤلفيها⁽²⁰⁾.

حقاً لقد كان الجزائريون يتضامنون ويتكاتفون في وقت الشدة، بل وفي إنجاز المشاريع الاجتماعية المشتركة بين أهل القرى والمثاني، لأن الدولة في ذلك الوقت لم تكن دولة وطنية، تعني بحقوق المواطنين ومشاريعهم المختلفة، وإنما كان همها الوحيد هو جمع الثروات، وإخضاع السكان لسلطتها والسير في ركابها، سواء ذلك في العهد العثماني أو في عهد الاستعمار الفرنسي.

ففي العهد الأول كانت الدولة الجزائرية إسلامية حقاً، ولكنها لم تكن وطنية قومية تسهر على مصالح المواطنين وتنمية مشاريعهم الاقتصادية والاجتماعية

وقد اختارت الجزائر الثورة منذ شهر أوت 1961م الانضمام إلى البلدان المحيدة وغير المنحازة، والحياد الحقيقي يجب أن لا يكتفي بأخذ مواقف مبدئية فقط، بل يجب على كل الدول غير المنحازة أن تنظم وتنمي تعاضدها في الميدان السياسي والاقتصادي. فالجزائر ترفض سياسة الموائيق وسياسة التكتلات العسكرية، وتخرط في ميثاق الأمم المتحدة وسياسة السلم العالمي، وهي دائما مع سياسة التضامن بين الشعوب.

وقد أكد قادة الثورة غداة الاستقلال الوطني أن الجزائر تنتمي إلى الثقافة العربية الإسلامية، ولها مكانتها في حياة الشعب العربي، وإننا بصدد حضارة وأخلاق وثقافة، ونموذج حياة، ومجموعة من التقاليد يتمسك بها شعبنا على جميع طبقاته، وأن الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، الذي هو وحدة تاريخية جغرافية وسياسية واقتصادية، وأن الثورة الجزائرية تتميز بقم إنسانية ديمقراطية، لشعبها الحق في التضامن والتآزر والتعايش في سلم وسلام والمساواة في الحقوق والواجبات بين كل المواطنين الذين يحملون الجنسية الجزائرية، سواء كانوا من جزائريين أصليين أو من أجانب متجنسين بالجنسية الجزائرية بعد أن كانت الجزائر مقاطعة فرنسية⁽⁵⁾.

هذا رصد عام وتحليل مجمل للقيم الفكرية والإنسانية، التي تميزت بها الثورة الجزائرية أثناء الكفاح المسلح وغداة الاستقلال الوطني، كما نصت على ذلك مختلف نصوص وموائيق الثورة، وكما عبر عنها قادتها السياسيون ونخبها المثقفة، وهو تصور إنساني فلسفي أخلاقي قيمى تميزت به النخبة السياسية الجزائرية بدعم وتأيد نظري من النخبة المثقفة، والتي كانت مقتنعة عشية الاستقلال، بأن النظام الذي يستجيب لمطامح الشعب الجزائري، هو النظام الاشتراكي الذي كان موضوعة العصر في ذلك الوقت بالنسبة للشعوب المستقلة حديثا من ربة الاستعمار والإمبرالية الأوربية؟ وإن كان الإنفاق على النظام الاشتراكي لم يستمر طويلا، إذ سرعان ما ظهرت إتجاهات

إسلامية وليبرالية ترفض إتباع هذا النظام، وتطالب بتطبيق القيم الإسلامية والديمقراطية الغربية والتعددية السياسية ومعارضة الديمقراطية الشعبية، التي يروج لها المعسكر الشرقي رغم أنها أثبتت فشلها منذ البداية.

ولكن الشيء الذي لم يكن واضحا في أذهان بعض المفكرين الجزائريين، هو أنهم كانوا يريدون الجمع بين الفكر الاشتراكي والليبرالي والإسلامي في آن واحد، ويريدونه نظاما متميزا لا شرقيا ولا غربيا، ويطلقون على ذلك "الإشتراكية العلمية". والحق أن ذلك لم يكن ممكنا، لأن كل نظام وراءه قوة تدعّمه وتآزر الذين يعتمدونه، وبما أن الصراع كان محتدما بين القوى العالمية الثلاث "الإسلام، الرأسمالية، والشيوعية"، فإن تحقيق أهداف الشعوب المستقلة حديثا كانت مستحيلة في ظل تلك التراكمات الموهلة التي كانت تفرزها كل حضارة من حضارات هذه القوى، التي تسيطر على العالم سياسيا واقتصاديا ودينيا. ومن هنا انطلقت هشاشة أنظمة البلدان المتحررة من السيطرة الأجنبية، ابتداء من عقد الخمسينات حتى نهاية السبعينات من القرن العشرين.

وبما أن القوتين الأخيرين الإسلامية والشيوعية، كانتا تعتمدان على التأثيرات الروحية والإيديولوجية، دون أن يكون لها تطور مادي قوي فإن القوة الثالثة (الرأسمالية الغربية) قد استطاعت في نهاية المطاف، أن تقوض أركان المعسكر الشرقي، الذي تهاوى على الأرض كأوراق الخريف، وأن تهيمن على العالم بأسره لما تملكه من تكنولوجيا متطورة واقتصاد قوي وأرصدة مالية موهلة.

إن التذبذب الذي تميز به الفكر السياسي في الجزائر في نهاية السبعينات والثمانينات وغياب الدولة من واقع المجتمع، قد عجل بتراجع قوة النمو الإقتصادي في البلاد، وساعد على بروز تيارات عنيفة ومتطرفة، كانت تشعر بالإضطهاد والحرمان من الحقوق السياسية والمادية، الذي كان بإمكانها

وفي الأربعينات تابع دراسته بجامعة السربون - باريس - لنيل شهادة ليسانس في الآداب، وبعد تخرجه التحق بالتعليم، فشغل منصب أستاذ اللغة العربية بإحدى ثانويات مدينة مستغانم أولا، ثم أستاذا في ثانوية معسكر.

انخرط مصطفى الأشرف سنة 1939م في حزب الشعب الجزائري، فتكفل بمهمة الإشهار والتوعية، واشتهر بمقالاته السياسية والاقتصادية والتاريخية، التي كان ينشرها في صحف الحزب "البرلمان الجزائري" وجريدة "النجم الجزائري" الناطقة باسم فيدرالية حركة الانتصار بباريس. وفي عام 1948م تخلى عن التدريس ليصبح أمين الكتلة البرلمانية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

وعند نشوب الأزمة التي أدت إلى إنشقاق الحزب وبداية النزاع بين جناحيه: المركزيين والمصاليين اتخذ موقفا محايدا إلى أن التحق بجبهة التحرير الوطني، حيث كلفه القائمون عليها بمهمة الإشهار والتوعية.

فكان يكتب المقالات في الصحف والمجلات للتعريف بالمسألة الجزائرية والدعوة إلى الإلتحاق بجبهة التحرير الوطني: الممثل الشرعي للشعب الجزائري المكافح في سنة 1956م.

غادر باريس وانتقل إلى إسبانيا، حيث اتصل بمحمد خيضر الذي اقترح عليه الإنضمام إلى اللجنة الرسمية، التي ستتوجه إلى المغرب وتونس بهدف المشاركة في اجتماع بين قادة الجبهة والزعيمين: بورقيبة ومحمد الخامس، وفي أكتوبر من السنة ذاتها وقعت عملية الإختطاف الشهيرة التي أسفرت عن اعتقاله مع الزعماء الخمس المعروفين: محمد بوضياف، أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد.

أطلق سراح "مصطفى الأشرف" في أواخر 1961م، لأسباب صحية لكنه وضع تحت الإقامة الجبرية فتمكن من الفرار إلى القاهرة ثم انتقل منها إلى تونس.

أن تحققها - كما يبدو لها - لو أنها عاشت في ظل التعددية الديمقراطية.

أما أبرز المفكرين الجزائريين، الذين كانت لهم محاولات إستشرافية في تصور المجتمع الجزائري الجديد فهم: مصطفى الأشرف، عبد الله شريط، أحمد طالب الإبراهيمي، فرحات عباس، أحمد بن بلة، هوارى بومدين، محمد بوضياف... إلخ.

تصورات المجتمع الجزائري في كتابات مصطفى الأشرف:

مصطفى الأشرف المولد والنشأة

ولد مصطفى الأشرف في يوم 7 آذار (مارس) 1917م بقرية سيدي عيسى - ولاية المسيلة حاليا -، ويبدو أن الأشرف يعتز بإنتمائه إلى أسرة جمعت بين تقاليد الوسط الحضري وعادات البيئة الريفية، لأن أمه من الجزائر العاصمة وأباه من إقليم الحضنة، مما جعل الأسرة تحافظ على مقومات الشخصية العربية الإسلامية والهوية الجزائرية.

تلقى منذ طفولته تعليما مزدوجا عربيا وفرنسيا، فعندما حصل على شهادة التعليم الإبتدائي، كان قد قرأ الكلاسيكيات الفرنسية "الأدب الفرنسي"، علاوة على قراءته المصادر العربية القديمة والحديثة، التي كان يملكها أبوه القاضي بمحكمة "عين يوسف"، مثل: معلقات شعراء العرب القدماء، وكتاب "العبر في المبتدأ والخبر..." لعبد الرحمن بن خلدون (1332-1406م) وأدب شعراء المهجر: "جبران خليل جبران" و"جرجي زيدان" وغيرهم من المؤرخين والأدباء اللامعين في الحضارة العربية. وخلال الفترة الواقعة بين (1930-1934م)، التحق بثانوية "ابن عكنون" بالجزائر العاصمة، فكان من الطلبة الخمسة الأوائل المتفوقين في الدراسة، غير أن مشاكل الإقامة ألزمته مغادرة الثانوية والإلتحاق بمسقط رأسه، فنصحته أبوه بالتسجيل في المدرسة الثعالبية - المعهد العربي الفرنسي - حيث زاول دراسته إلى غاية سنة 1940م.

وتمكن الجميع من التعليم الصحيح المتشبع بأحداث التيارات في المجتمع⁽²⁵⁾.

إن المرء المطلع على معنى التصوف في الإسلام، يحق له أن يطرح السؤال الآتي:

ماذا يعني مصطفى الأشراف بالتصوف المتشدد. وما هو الفرق بين المتصوفة والطريقة؟.

إن التصوف في الإسلام هو الدين في حقيقته، بقول الإمام المالك بن أنس رضي الله عنه: "من تصوف ولم يتفقه فقد ترندق ومن تفقه ولم يتصوف فقد تفسق، ومن جمع بينهما فقد تحقق"⁽²⁶⁾.

ومن هنا فالتصوف ليس إعترال الحياة والواقع، بل هو واقع خصيب يمكن أن يثمر في العديد من النواحي، ففي التربية هو أقرب للتكوين الجواني لشخصية الإنسان المسلم، وفي الأخلاق هو أجدى من الجدل النظري، وفي الحياة الدينية هو الروح التي لو فارقت رسوم الشرع لتركها ميتة. وفي الإقتصاد هو المعامل الذي تتقلب به موازين الحلول العقيمة للمشكلة الإقتصادية. وفي الفقه والتشريع هو الروح التي تسمح بإجتهاد موفق.

والتصوف إذا هو فلسفة حياة، وطريقة سلوك تهدف إلى الإرتقاء بالنفس الإنسانية أخلاقيا وتحقق بواسطة رياضيات عملية محددة، تؤدي إلى الشعور في بعض الأحيان بالفناء في الحقيقة الأسمى والعرفان ذوقا لا عقلا، وثمرتها السعادة الروحية.

أما الطريقة فهي مشتقة من الطريق أو المنهج الذي تتبعه كل مدرسة.

أما إذا كان يقصد بالصوفية والطريقة تلك الزوايا الخرافية المدججة التي أنشأت بإيعاز من سلطات الإحتلال في الجزائر، فإن الأمر يختلف تمام الاختلاف في التعبير عن الوضع الذي كانت تعيشه الجزائر بعد خروجها من الليل الإستعماري الطويل.

والحق أن مصطفى الأشراف يرى أن الثورة قد تعرضت إلى تصدع واضح غداة الإستقلال، وهذا التصدع كما يرى لم يكن عفويا وإنما كان ناجما عن: سلوك بعض القادة المحليين، وتهافت البعض الآخر

على المادة بجميع الوسائل المشروعة والمحرمة، ونهب الأموال وتبذيرها بكل تهور، وارتكاب المناكر من غير حسيب ولا رقيب، وبروز الإقطاعية حتى في القرى والمداشر، وهذه الظواهر كلها دليل قاطع على نشوء وضعية غير ملائمة لترقية العقول وتحديد القطاع الريفي الذي يعاني من مظاهر التخلف.

فهذه الأوضاع الشاذة ليست مجرد حالات عارضة ولذلك ينبغي معالجتها معالجة علمية موضوعية، وإلا فإن هوى المصادفة أي القانون التعسفي سوف يكون أقوى من إرادة الإنسان ومن عمله الخلائق، إن هذا التصدع في صرح الثورة حتى ولو كان بسيطا، سوف تكون له آثار سلبية وسوف يؤدي إلى إعادة النظر في كثير من المسائل.

وقد تأكد بعد مرور حوالي عقد من الزمن، بأن هذه الجماهير غير قادرة على التحول ما لم تتخلص من جميع القيود التي استطاعت أن تحطمها إبان الثورة، ولكنها عاجزة اليوم على أن تقوم لوحدها بهذا العمل الجبار إذ لا بد من مساهمة الثورة بأكملها وإطاراتها ومخططاتها على مستوى الحكومة والحزب ومبادئها الجريئة وأعمالها القوية ومساعدتها المخلصة في حل تلك المضكلات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية المختلفة. ويرى بأن السبب الذي جعل النظام الثوري يتعثر ولا ينمو النمو المنسجم هو البون الشاسع بين الأقوال والأعمال.

فرغم أن النوايا والأقوال والأفكار والمعتقدات كلها نابعة من الروح الثورية فإن هناك فرقا واضحا بين الفكرة والتطبيق العملي.

إن مصطفى الأشراف يعترف بفشل النخبة الجزائرية في قيادة المجتمع وتخليصه من العقبات الكؤود التي تعترضه في طريقه فيقول: "ينبغي بادئ ذي بدء الإقرار بأننا لم نلزم أنفسنا لتفادي المخاطر والمصائب التي عانى منها المجتمع الجزائري، لقد كرسنا كل جهودنا للتغلب على العدو وها نحن اليوم ندفع الثمن وربما سوف نضطر مدة طويلة إلى دفع المزيد من الثمن على النفاص الملاحظة

الجزائري، أم أن المشكلة عندهم كانت مشكلة التصور والتنظير والتخطيط؟.

من هنا يمكن أن نفترض فرضية واحدة ألا وهي: أن المنظرين والمشرعين الجزائريين عموما لم يكونوا يراعون لا ثقافة المجتمع ولا قدراته المعرفية في ميادين الزراعة والصناعة ومختلف مجالات الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية الأخرى. ولا شك أن هذا التناقض هو الذي أدى إلى فشل بل وإجهاض الكثير من المشاريع والمخططات الكبرى كالثورة الزراعية والثورة الصناعية، وأدى بالقيادات الجديدة في نهاية الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين إلى أن يفكروا في إعادة النظر في كل المشاريع والمخططات المختلفة، بعد إنتهاء مرحلة الديمقراطية الشعبية ومجيء الديمقراطية التعددية، التي فتحت الباب على مصريه أمام القدرات الوطنية المختلفة في مجال النقد: السياسي والإقتصادي والثقافي ولكن يبدو أن الكفاءات الجزائرية لم تستطع حتى الآن تقديم البديل النظري والعملي خارج الإطار الذي حققته ثورة التحرير في الخمسينات وثورة البناء والتشييد في الستينات والسبعينات، ما عدا ما تحقق على مستوى حرية التعبير في مختلف المجالات الإعلامية والمجالس النيابية والأحزاب السياسية، التي برزت في الساحة الجزائرية بأعداد هائلة على مستوى الجدل السياسي. حقا إن الدولة الجزائرية قد بدأت تخرج من عنق الزجاجة، التي وضعها فيها العنف السياسي والإرهاب المسلح منذ مطالع التسعينات، ولكنها لم تحقق حتى الآن الأهداف السامية المتوخاة من قبل القيادات الرشيدة والمواطنين الصالحين، الذين يفضلون المصلحة الوطنية على الأنانية الشخصية.

في مجتمعنا الضعيف رغم عزمته الثابتة واستبساله في القتال، وكذلك لدى المناضلين أنفسهم بسبب نقص تكوينهم السياسي".

خلاصة البحث:

في نهاية هذه الدراسة الموجزة حول تصورات النخبة الجزائرية المعاصرة، والتي ركزنا فيها بالأساس على فكر الأستاذ مصطفى الأشرف، نخلص إلى القول أن كل ما أوردناه في هذا البحث، يندرج ضمن المنظور الواقعي لما حدث في الجزائر بعد استرجاع الإستقلال الوطني، ولكن غاب على هذا المفكر أن يشرّح ويوضح التناقضات الصارخة، التي كانت بين المبادئ والقوانين التي يضعها الحزب والدولة، ومستوى الإطارات المكلفة بتطبيق تلك التشريعات في الميدان، كميثاق طرابلس سنة 1962م، وميثاق الجزائر سنة 1964م، وميثاق الثورة الزراعية سنة 1971م، وهي في مجملها مبادئ غنية بالنظريات وثيرة بالتصورات، لا سيما ميثاق الثورة الزراعية الذي كان من أسس المبادئ وأنصحبها من الناحية التنظيرية، فكل هذه المبادئ لا سيما الميثاق الأخير لم تجد طريقها إلى التطبيق العلمي المبني على المنطق والمنهج الموضوعي، لأن الذين كانوا معنيين بتطبيقه لا يقرءون ولا يكتبون، فكيف يمكن لرئيس بلدية مثلا لا يحسن إلا التوقيع أن يطبق ميثاقا على هذا المستوى الرفيع من الناحية النظرية في الميدان العملي؟. إذن كيف يمكن للسيد مصطفى الأشرف الذي كان من أهم المنظرين لهذه المبادئ، أن تغيب عنه هذه الظاهرة الشاذة في الدول الحديثة: فكر رفيع وجهل مطبق وبينهما آليات متطورة وموضوع دقيق للعمل والتطوير. هل أن المشرعين والمنفذين على هرم السلطة كانوا يجهلون طبيعة المجتمع

الذين يحملون الجنسية الفرنسية. وكان القصد من هذه العملية جعل الجزائريين مواطنين فرنسيين من الدرجة الثانية، لا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون. وإمعانا في التفرقة بين الجزائريين "الأهالي" والمستوطنين الأوربيين الذين يتمتعون بالجنسية الفرنسية، كانت الحكومة الفرنسية قد قامت سنة 1870م بإصدار قانون كريميو، الذي منح اليهود الجزائريين وهم جزء من الشعب الجزائري الجنسية الفرنسية، حيث انتقلوا من مواطنين درجة ثانية إلى مواطنين درجة أولى، يتمتعون طبقا لذلك بامتيازات حرم منها بقية الجزائريين المسلمين، الشيء الذي خلق تفرقة عنصرية بين أبناء البلد الواحد، وخلق عداوة وكراهية بين الطرفين. وعلاوة على ذلك، فإن فرنسا كانت تمنح الجزائريين الجنسية الفرنسية بصفة فردية. وذلك للأفراد الذين يقدمون خدمات كبيرة لفرنسا، سواء كانت خدمات عسكرية أو إدارية، وبقي الحال على ما هو عليه من التمييز بين الطرفين حتى قيام الثورة التحريرية في نوفمبر 1954م، وقد اعتقد الكثير من الساسة والمحللين الفرنسيين لأسباب اندلاع الثورة الجزائرية. إن حرمان وعدم المساواة بين الفرنسيين والجزائريين هما أسباب قيام الثورة. فقاموا بتغيير هذه البطاقات. وأزالوا عبارة فرنسي مسلم، ووضعوا مكانها كلمة فرنسي فقط. وبذلك تزول حسب وجهة نظرهم الفروق الموجودة بين الطرفين، حيث لم يكن الفرنسيون يتصورون أن يكون مطلب الثورة الجزائرية هو الاستقلال عن فرنسا، ولم تغير هذه التسمية شيئا على أرض الواقع، فبقى الجزائري جزائريا والفرنسي فرنسيا. ولكن لما اندلعت الثورة الجزائرية وجهت جبهة التحرير نداء للأوربيين واليهود المقيمين في الجزائر ودعهم لتأييد الثورة مقابل المساواة في الحقوق والواجبات عند الاستقلال، وبالتالي تتمتع بالجنسية الجزائرية على قدم المساواة مع الجزائريين. وهذا ما كانت تنوي تحقيقه فعلا بعد الاستقلال، ولكن الحكومة الفرنسية أصرت في إتفاقية إيفيان على أن يكون للأوربيين الحاملين الجنسية الفرنسية وضع خاص ومحدد بنصوص واردة في القسم الثاني الفصل الأول من إتفاقية إيفيان. وفعلًا بمقتضى الإتفاقيات المذكورة، فإن فرنسيي الجزائر الذين تتوفر فيهم شروط الولادة والإقامة المنصوص عليها في هذه الإتفاقيات، يحتفظون بالجنسية الفرنسية خلال ثلاث سنوات التي يمارسون أثناءها الحقوق المدنية الجزائرية، وعند انتهاء هذا الأجل سيفتق لهم الباب لاختيار الجنسية الجزائرية، وذلك بالتسجيل أو تأكيد التسجيل في القوائم الانتخابية.

(24). من تخطيط الباحث.

(25). مصطفى الأشرف: "الجزائر: الأمة والمجتمع"، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للفنون للطبعة، وحدة رغبة: 1983 ص. 408.

(26). سيدي مختار أحمد فال العلوي التيجاني الشنقيطي: "رسالة البيان والتبيان في أن الصوفية مذهبها السنة والقرآن"، الفصل السادس، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 2002م.

- (1). ينظر ميثاق طرابلس.
- (2). عباس فرحات: "الخطبة الأولى في المجلس الوطني التأسيسي" 25 سبتمبر 1962، نقلا عن عمار قليل: "ملحة الجزائر الجديدة"، ج3، مؤسسة دار البعث قسنطينة، الجزائر: 1991 ص. 223.
- (3). المرجع نفسه، ص. 324.
- (4). فرحات عباس، المرجع السابق، ص. 324.
- (5). المكان نفسه.
- (6). المرجع نفسه، ص. 324-325.
- (7). وليم ب. كواندت: "الثورة والقيادة السياسية الجزائرية (1954-1968)"، ترجمة مركز الأبحاث والدراسات العسكرية، دمشق: 1981، ص. 346.
- (8). وليم ب. كواندت، المرجع السابق، ص. 347.
- (9). فرحات عباس، المرجع السابق، ص. 334.
- (10). المرجع السابق، ص. 335.
- (11). السيد أحمد بن بلة: "خطاب رئاسي لتشكيل أول حكومة جزائرية بعد الإستقلال"، نقلا عن عمار قليل، المرجع السابق، ص. 341.
- (12). المكان نفسه.
- (13). عبد الرحمن الجيلالي: "تاريخ الجزائر العام"، ج1، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1994، ص. 52.
- (14). وليم ب. كواندت: "الثورة والقيادة السياسية الجزائرية (1954-1968)"، ترجمة مركز الأبحاث والدراسات العسكرية، دمشق: 1981، ص. 213.
- (15). أحمد بن بلة، المرجع السابق، ص. 341.
- (16). أحمد بن بلة، المرجع السابق، ص. 343.
- (17). أحمد بن بلة، المرجع السابق، ص. 343.
- (18). نفس المكان.
- (19). من تخطيط الباحث.
- (20). عبد الله شريط: "تبايع الفكر الاشتراكي في الجزائر"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1976.
- (21). خطاب بن بلة، المرجع السابق، ص. 343.
- (22). خطاب بن بلة، المرجع السابق، ص. 345.
- (23). خطاب بن بلة، المرجع السابق، ص. 349.
- (24). لقد نص تشريع صادر للجنة الفرنسية سنة 1884، على سكان الجزائر هم فرنسيون فقامت السلطات الفرنسية في الجزائر بعملية إحصائية واسعة، سجلت أثناءها أسماء الجزائريين وأوجدت شهادات ميلاد عرفت باسم "القيمة" التي يبدأ بها الإسم حسب ما هو متبع في فرنسا عند تسجيل الأسماء، وهو الشيء لم يكن معروفا في الجزائر قبل قدوم الفرنسيين، حيث كان الشخص يذكر اسمه واسم أبيه وجده. وقامت بمنح السكان بطاقات جنسية "بطاقة تعريف شخصية"، تصنفهم كفرنسيين مسلمين، يتعاملون مع المكتب الثاني، وذلك تمييزا لهم عن بقية الفرنسيين والأوربيين